# الثورة اللبنانية ٢٠١٩

## شباط/فبراير ٢٠٢٠

## إنقطاع بين الثوار والحكومة في لبنان

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

### التطورات على المستوى السياسي:

تتعرض الحكومة المشكلة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ لانتقادات شديدة من قبل الثوار لكونها تتألف من وزراء غير مستقلين عن الطبقات السياسية الحاكمة (لمراجعة النشرة الرابعة)، وهي بالتالي تحت المراقبة عن كثب في ظل الظروف الحرجة التي تعيشها البلاد. لقد فشلت الحكومة في وضع رؤية واضحة للوضع في لبنان، خاصة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، أو إظهار نية في العمل وفق خطة موحدة لمواجهة التحديات، خاصة بعد تبنيها قانون موازنة عام ٢٠٢٠ الذي أعدته الحكومة المستقيلة تحت ضغط الشعب قبل عدة أشهر والتي لا تعكس أو تمثل أرقاما وحقائقا دقيقة.

في ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠ أي بعد حوالي أسبوعين من تشكيل الحكومة، تم نشر البيان الوزاري للحكومة الجديدة، وعلى غرار ما تبنته الحكومات السابقة، يفتقر البيان إلى التخطيط والدقة في الالتزامات الهادفة للتصدي للأزمات الحالية ويتغاضى عن مطالب الثورة الأساسية. وبالتالي، يتجاهل البيان الوزاري الأزمة السياسية والمؤسساتية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية والمالية. كما يسرد البيان خطط الحكومة ضمن جدول زمني يمتد حتى ثلاث سنوات، وهي مسألة تخالف خلفية الحكومة التي يفترض أن تكون انتقالية. في هذا السياق، نشرت شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية ملاحظات وتعليقات مفصلة حول البيان الوزاري، متاحة على هذا الرابط.

### التطورات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي:

في ظل الأزمات الراهنة في لبنان، تزداد التحديات على الأسر اللبنانية وخاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي مع تشديد القيود التي تفرضها البنوك على عمليات السحب بالعملة الأجنبية (خاصةً الدولار الأمريكي) والتي يواجهها تقلب حاد في سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق غير الرسمية والذي ناهز ٢٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل دولار أمريكي واحد مقارنة بسعر الصرف الرسمي الثابت عند ١٥١٥. وقد ساهمت هذه الفجوة بين المعدلات الرسمية وغير الرسمية في عرقلة إنتاج واستيراد السلع الأساسية، وسببت ارتفاع أسعار السلع والبضائع بمعدلات كبيرة، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم الذي يحوم حاليا حول ٤٠٪ وفقا للمحللين والاقتصاديين. من أبرز نتائج التضخم كانت دعوة أصحاب المخابز والأفران للإضراب العام رافضين ارتفاع أسعار القمح ولكن سرعان ما تم تعليقه اثر تدخل سياسي وطمأنات واعدة. وفي ظل غياب أية اجراءات حاسمة، تزداد هشاشة الأسر اللبنانية المهددة يوميا في عملها وخبزها وصحتها والخاضعة لاستنسابية اجراءات واضرابات أصحاب الاحتكارات الكبيرة في لبنان.

تستحق سندات اليوروبوندز على الحكومة اللبنانية في ٩ آذار/مارس ٢٠٢٠، ما أدى الى تأجيج التوتر في البلاد اثر الدعوات المناهضة أو المؤيدة على سداد هذه السندات، والتي ان سُددت، ستساهم في تقليص احتياطيات المصرف المركزي بالدولار الأميركي والضرورية لتأمين احتياجات الناس الأساسية من قمح وأدوية ووقود. حتى صياغة هذه النشرة، لم تتخذ الحكومة الجديدة أي قرار في هذا الشأن. في موازاة ذلك، استمرت الاحتجاجات والانتقادات ضد تدخل محتمل (ومرجح) من صندوق النقد الدولي خاصةً وسط الزيارة التي قام بها الفريق الفني للصندوق إلى لبنان في نهاية شهر شباط/فبراير بعد دعوة كانت قد وجهتها الحكومة طالبة

المساعدة الفنية لمواجهة أزمة الديون. على الرغم من غياب أي قرارات رسمية بشأن تدخل صندوق النقد الدولي في لبنان، إلا أن الناس ترفض وتخشى من تدابير التقشف التي يمكن أن ترتبط بأي برنامج ممول من الصندوق، ومن التداعيات التي ستترتب بشكل خاص على الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. في هذه المجال، نشرت الشبكة مقالة حول برامج صندوق النقد الدولي في البلدان العربية، متاحة على هذا الرابط.

وإلى جانب التخوف من أزمة أدوية بسبب العقبات المرتبطة بالاستيراد، تزداد هشاشة الرعاية الصحية مع ظهور حالات عديدة مصابة بفايروس كورونا في لبنان، وخاصة مع غياب خطة فعالة وصارمة من قبل الحكومة للحد من انتشار الفايروس.

## انتهاكات على مستوى حقوق الإنسان:

استمر الثوار خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٢٠ في التظاهر يوميًا وأسبوعيًا للتنديد بالانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للأزمات الراهنة. ويطالب الثوار بالمشاركة في صنع القرارات الرئيسية وفي حكومة قوية قادرة على التغلب على جميع هذه العقبات بفعالية وشفافية. وأبرز المظاهرات كانت يوم ١١ شباط/فبراير، عندما تجمع الآلاف في جميع أنحاء بيروت في محاولة لقطع الطرق المؤدية نحو البرلمان ومنع النواب من حضور الجلسة المخصصة لمناقشة البيان الوزاري ومنح الثقة للحكومة الجديدة. أصيب أكثر من ٣٥٠ متظاهرًا خلال اشتباكات مع قوات الأمن ومكافحة الشغب والجيش حول البرلمان في بيروت، وتم اعتقال أكثر من ١٠ (ثم أطلق سراحهم) على غرار مشاركتهم في الاحتجاجات.

وبالتزامن مع هذه الاحتجاجات، تواصل الحكومة استهداف النشطاء السياسيين، ووفقًا للجنة المحامين للدفاع عن المتظاهرين في لبنان، تم استدعاء أكثر من ١٠ نشطاء للاستجواب لمشاركتهم في الثورة والأخطر أن بعضها كان من قبل المحكمة العسكرية. وفي الآونة الأخيرة، تمت دعوة ثلاثة نشطاء وصحفيين للاستجواب على خلفية تغريدات وغيرها من منشورات شاركوها على وسائل التواصل الاجتماعي انتقادا لبعض السياسيين. ونتيجة لذلك أدرج CIVICUS Monitor وهو منصة عالمية يجتمع من خلالها شركاء من جميع أنحاء العالم للبحث ومراقبة ظروف الفضاء المدني مؤخراً الهند ونيكاراغوا وغينيا والعراق ولبنان في قائمة المراقبة. يشير التواجد في قائمة المراقبة إلى انخفاض خطير وسريع في احترام الحريات المدنية، وخاصة حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

وفي ١٧ شباط/فبراير، توفي أحمد توفيق متأثرا بجروحه جراء إطابته برصاص مطاطي أطلقته قوات الأمن في طرابلس في اليوم العاشر من الثورة. وتجمع المتظاهرون في جميع أنحاء البلاد لإضاءة الشموع عن روح شهيد ثورة ١٧ تشرين الثالث أحمد توفيق.

ومن جملة التظاهرات التي شهدتها هذه الفترة، برزت تظاهرة حاشدة للنساء أمام المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، نهار السبت ٢٧ شباط ٢٠٢٠، بتنظيم من الحملة الوطنية لرفع سن الحضانة عند الطائفة الشيعية في لبنان، في مشهد غير مسبوق مقارنة بتظاهرات سابقة للقضية نفسها. وقد نظمت هذه المظاهرة على إثر انتشار فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، لأم تبكي على قبر ابنتها المغدورة من خلف سياج. فبعد أن حرمت الأم من قبل الوالد من رؤية ابنتها على مدار سنتين، وبعد وفاة الطفلة بطلق ناري وبظروف غامضة، منعت الأم من وداع ابنتها ومن زيارة قبرها، إذ تم دفنها في أملاك خاصة بالوالد، لا يمكن للأم دخولها. وقد أعادت هذه الحادثة الى أذهان النساء عشرات القضايا التي برزت في الإعلام لأحكام مجحفة أصدرتها المحكمة الجعفرية بحق الأمهات بحيث منعتهن من رؤية أولادهن. وقد أثارت هذه القضية من جديد النقاشات حول سطوة رجال الدين على الدولة والقانون في ظل غياب قانون مدني للأحوال الشخصية، وغياب أي نوع من المحاسبة والمساءلة للمحاكم الدينية، وتفرد قضاة المحاكم الشرعية بإصدار ما يحلو لهم من الفتاوى والاجتهادات الذكورية.

## أبرز المداخلات خلال المنتدى الذي نظمته شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بعنوان «المجتمع المدني في قلب التحولات في المنطقة العربية» - في ١٨-١٩ شباط/فبراير في بيروت، لبنان.

شارك في المنتدى ٧٠ ممثلا عن منظمات مجتمع مدني من احدى عشرة دولة عربية، بالإضافة الى أكاديميين وخبراء متابعين للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة. ناقش المشاركون في المنتدى التحولات والسياق العام في المنطقة وأبرز متطلبات التغير لدى المجتمع المدني، بالإضافة الى تحديد التحولات الجديدة والاستفادة من تجارب وخبرات منظمات المجتمع المدني في الدول العربية وتحديد سبل الإنخراط الأوسع في أجندات التنمية العالمية.

وينعقد المنتدى في ظل موجة جديدة من الحركات الاحتجاجية التي تعصف بالمنطقة، والتي ترفض مجددا قمع الأنظمة السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها، وفي ظل تطورات سياسية خطيرة على المستويين الإقليمي والعالمي، آخرها «صفقة القرن»، يسعى الى إعادة التفكير في دور المجتمع المدني وإحتمال إعادة النظر وبلورة أهدافه لكي تتماشى أكثر مع التحولات القائمة وبالتالي تفعيل دوره وتأثيره في المجتمعات التي تشهد ثورات حاليا، أو تلك المنخرطة في مسارات التغيير.

## مداخلة الأستاذ زياد عبد الصمد، مدير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ينعقد المنتدى في ظل احداث خطيرة وتحولات كبيرة تطرأ على الواقع الجيوسياسي للمنطقة نشهد فيه على تدخل قوى دولية واقليمية كأني بها حرب كونية تخاض في المنطقة من اجل السيطرة عليها وعلى مواردها الطبيعية في حين يفقدُ سكانُها قدرتهم على التأثير في مسار الاحداث ومجرياتها وفي قرارات اللاعبين الاساسيين

أذكر انني دعيت في اوكتوبر عام ٢٠٠٨ الى ندوة اقليمية من تنظيم هنريخ بل ومركز كارنيغي حول تحديات المجتمع المدني في ظل نهوض قوى جديدة مؤثرة في المنطقة من الصين وروسيا وتركيا وايران والهند، وقد نُشرت وقائع الندوة في العام ٢٠١٠. وطُلب مني حينها التحدث عن تحديات ودور المجتمع المدني في ظل هذه التحولات، فأشرت الى التحديات التالية التي يواجهها المجتمع المدني في حينه: الاوضاع السياسية المعقّدة (لاسيما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وانطلاق الحرب على الارهاب) والأبعاد المتعددة للنزاعات المحلية والاقليمية وفقدان الأمن والاستقرار. وأضفت الى هذه التحديات الواقع الذي واجهه المجتمع المدني على المستوى الوطني جرّاء شمولية الانظمة شديدة المركزيّة والممارسات القانونية المقيّدة وتأخّر مؤشرات التنمية وتخلّف العلاقات والروابط الثقافية التقليدية.

إلا أن الورقة التي اعددتها بالشراكة مع زميلتي كندة محمدية أشارت بوضوح الى عوامل عديدة تُنبئ بنهوض المجتمع المدني والحركات الاجتماعية لإحداث التغيير المنشود، من بينها الانخراط في الحركات الدولية من أجل عولمة بديلة وعلى رأسها المنتدى الاجتماعي العالمي والمشاركة في التحركات حول منظمة التجارة العالمية ومجموعة الدول السبعة ومجموعة الدول العشرين (وقد نشأت على أثر اندلاع الازمة المالية والمناخية العالمية) والمؤسسات المالية الدولية، وقد جاء تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٢ عن البرنامج الانمائي للامم المتحدة وقرارات قمة جامعة الدول العربية في تونس عام ٢٠٠٤ والتي اعترفت باهمية تعزيز الديمقراطية ودور المجتمع المدني والحركات السياسية بالتنمية، ترافق كل ذلك مع التحولات السريعة في السياسات الاقتصادية والنمو السكاني والحركة السكانية نحو المدن. ما دفع بالمجتمع المدني بالتفكير ملياً في تحوّل الدور من التضامن الاجتماعي والسياسي وتوفير الخدمات الى المشاركة الفاعلة في السياسات العامة او التاثير بها. بالفعل لم يتأخر الربيع العربي الذي كانت تباشيره تبدو في الحركات الشعبية والمدنية في المغرب وتونس ومصر والسودان والجزائر ولبنان واليمن وغيرها.

أين نحن الان من كل ذلك؟

تشهد المنطقة منذ أواخر العام ٢٠١٠ مرحلة انتقالية انطلقت من تونس وسرعان ما انتشرت في المنطقة. نجحت في أماكن (تونس) وشهدت ثورة معاكسة في أماكن أخرى (مصر) ولم يكتب لها النجاح أحيانا (المغرب) وتحولت الى كوارث أحياناً أخرى (سوريا، اليمن، ليبيا). كما شهدت المنطقة الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي أواخر العام ٢٠١٨ والتي انطلق شراراتُها من الجزائر قبيل الانتخابات الرئاسية. وأستعرت في العام ٢٠١٩ على المستويين الدولي والاقليمي، مع إنطلاق الحركات الاحتجاجية عبر العالم من آسيا (هونغ كونغ) وأميركا اللاتينية الى إفريقيا وصولا الى المنطقة العربية رافعةً مطالب مشتركة تحت العنوان عينه: العدالة الاجتماعية. وهذا إن عبّر عن شيء فإنه يعبّر عن فشل السياسات النيوليبرالية المتوحشة والتقشف وهيمنة النظام المالي العالمي وحركة رؤوس الأموال وقيام الجنّات الضريبية وانتشار التهرّب الضريبي. هذه الظاهرات فاقمت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وزادت من تمركز الثروات بيد الـ١٪ وأدّت الى تدهور أوضاع أكثر من ٦٠٪ من السكان.

يترافق ذلك مع تعميم الانتهاكات الممنهجة لمنظومة حقوق الانسان وللقانون الدولي. فالاطراف القوية دولياً او إقليمياً تعتمد سياسة القوة الفجّة في العلاقات الدولية الديبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية لفرض شروطها على الأطراف الأخرى، سواء كان ذلك من خلال الحرب التجارية المتسلحة باجراءات سياسية او ادارية، او من خلال التدخل العسكري المباشر في شؤون دول أخرى واثارة النزاعات.

كما تعاني المنطقة العربية من الفجوة العميقة بين بلدانها وداخل كل دولة، وهي من أكثر المناطق التي تنتشر فيها اللامساواة حيث أغنى ١٠٪ من السكان يملكون ٦٢٪ من الثروة. وهذا ناتج عن عدم تساوي الفرص بين المواطنين في الوصول إلى الخدمات العامة لاسيما فرص العمل اللائق نتيجةً للعجز المؤسساتي والضمور البنيوي الذي تعاني منه (الاسكوا). لذلك لم يكن مستغرباً أن يشهد عام ٢٠١٩ إنطلاق الموجة الثانية للربيع العربي من الجزائر حيث نجح الشعب في الاطاحة بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة بما اطلق مسارا متعرجا ومعقدا وملتبسا نتيجة الدور الرئيسي الذي ما زالت القوات المسلحة تلعبه في العملية الانتقالية، ولكنه مستمر بثبات. وفي السودان حيث نجحت الثورة السلمية بالإطاحة بالرئيس والتأسيس لمرحلة انتقالية بقيادة مجلس مشترك بين قيادة القوات المسلّحة وممثلين عن الثورة. على الرغم من تحقيق هذين الانجازين إلا أن العديد من التحديات لا زالت تعتري هذه الدول على طريق بناء الديمقراطية والدولة العصرية التي تليق بطموحات شعوبها، أيضا بسبب الدور الذي تلعبه القوات المسلحة والذي لا يخلو من تباين – ان لم نقل تناقض – مع طموحات القوى المدنية في السودان كما في الجزائر.

وفي هذا المجال أود الاشارة الى حراك الريف في المغرب والذي جاء ايضا في سياق الحراكات الشعبية من اجل التغيير السياسي والاجتماعي، وهو رغم القمع بيد من حديد الا انه لا زال قائما. كما أشير الى التحركات في الاردن التي تصدت لقوانين الضريبة والعمل والحماية الاجتماعية غير العادلة ، والصراع مستمر

أما الأوضاع في لبنان والعراق فهي متشابهة ومترابطة الى حدّ بعيد، حيث كان للأزمة الجيوسياسية والصراعات بين المحاور الاقليمية وامتداداتها الدولية انعكاسات خطيرة على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين، لاسيما أن طبيعة الأنظمة السياسية فيها تقوم على أسس تحاصص غنائمي سياسي – مذهبي، وحيث تهيمن آليات إتخاذ القرار من خارج المؤسسات الدستورية، ما يُضعف مناعتُها ويضاعف هشاشتها وقدرتُها على تجاوز الأزمات. وهي أنظمة لا تسمح بالمشاركة الفاعلة للمواطنين وتعيق آليات المكاشفة والمساءلة والمحاسبة. بالاضافة الى تأزّم النماذج الاقتصادية المتبعة فيها حيث تقلّص الإنتاجُ في القطاعات الأساسية نتيجة النزاعات والتوتر والتدخل الخارجي في العراق والاتجاهات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية في لبنان، وانتشار ظاهرة الفساد الهيكلي والزبائنية والمحسوبيات في التوظيفات والتلزيمات واحتكار أسواق السلع الأساسية. يُعطف على كل ذلك ضُعف أدوات إعادة التوزيع من سياسات ضريبية عادلة وأنظمة للحماية الاجتماعية الشاملة وسياسات عادلة للأجور، كل هذه العوامل أدّت إلى تزايد التفاوت الاجتماعي على مختلف المستويات، والى انفجار دوري لأزمات سياسية ومؤسسية حادة.

كما كان للازمة السورية انعكاسات خطيرة على الداخل العراقي واللبناني مهدّدة الإستقرار والسلم الأهلي فيها نتيجة الطبيعة الهشّة للأنظمة والإنقسامات السياسية. ففي لبنان أدّت الأزمة السورية الى إغلاق الحدود البريّة مع الاردن وهي الممرّ الإلزامي للسلع اللبنانية باتجاه الخليج فضلاً عن تنامي عمليات التهريب من وإلى سوريا بالاضافة إلى تدفّق اللاجئين والذي تعدّى خُمس عدد السكان. يُضاف الى كل ذلك، عوامل سياسية مرتبطة بالأزمة السورية أدّت إلى تأزيم العلاقات بين لبنان ودول الخليج، المساهم الأكبر في دعم الاقتصاد من حيث الاستثمارات المباشرة والودائع المصرفية والاستثمارات العقارية والمساعدات والسياحة بالاضافة الى تحويلات اللبنانيين.

ومع بداية هذا العام اعلن «الراعي الامريكي لمفاوضات السلام في الشرق الاوسط» وشريكه رئيس وزراء «العدو» عن صفقة القرن من طرف واحد ويدعوان الفلسطينين ودول الجوار إلى الإنضمام الى الصفقة للحصول على مبالغ من المال تناهز الخمسين مليار دولار. بغضّ النظر عن الشكل، فان هذه الصفقة، ولدت ميتة لأنها تحمل أسباب فشلها في تكوينها، ولكن تداعياتها خطيرة على أمن واستقرار المنطقة لما ستستدرجه من توتّر في الأراضي المحتلة ومن ضغوطات سياسية واقتصادية على الدول التي سترفض الانخراط فيها. وهي صفقة لا يمكن الموافقة عليها لأنها تحرم الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه الإنسانية وعلى رأسها الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة والحق بالتنمية والعيش بسلام وأمان ورفاه. كما تحرم فلسطينيي الشتات من حق العودة وهذه حقوق نصّت عليها كل المواثيق والشرع الدولية وجاءت في قرارات الامم المتحدة، الشرعيّة الدولية الوحيدة في العالم.

بالاختصار فان المنطقة تمرّ بأصعب الظروف من إحتلالات ونزاعات مسلحة وأزمات إقتصادية ومالية وسياسيّة وتدخلات خارجية، وهي فوق كل ذلك تتعرض لضغوط المؤسسات الماليّة الدولية التي تتدخل للمساعدة كشرط من قبل الجهات المانحة طالبةً تعديلات بنيوية في السياسات العامة غير آخذة بالاعتبار حقوق الانسان. وقد جاء في تقارير كثير من المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية لحقوق الانسان الشواهد والاثباتات على الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي يتسبب بها تطبيق سياسات هذه المؤسسات وكما جاء ذلك في تقارير المقررين الخاصين لحقوق الانسان (لاسيما في مصر وتونس).

في المقابل لا زالت الانظمة والحكومات تتعامل مع هذه الازمات الوجودية بشيء من التجاهل إذ لا تعطي أي إشارة الى النية في الاصلاح خدمة لشعوبها وتحسينا للظروف المعيشية، لا بل تأتي تقاريرها إلى المنظمات الدولية في محافلها عكس ذلك، كما في المراجعات الدورية الشاملة لحقوق الانسان أمام مجلس حقوق الانسان في جنيف وفي التقارير الوطنية الطوعية حول سياسات التنمية المستدامة أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى في الامم المتحدة في نيويورك. لا بل تتوجه هذه الحكومات الى المؤسسات المالية الدولية بكل خضوع أمام شروطها فلا تقيم لحقوق الانسان أي اعتبار لاسيما الحق في العمل اللائق والحماية الاجتماعية والاجور العادلة والانظمة الضريبية العادلة وخصخصة مؤسسات القطاع العام من دون أي دراسات جدوى أو قدرة على مراقبة أداء القطاع الخاص خاصة اذا كان من المحسوبين على الشركاء في السلطة.

في الخلاصة، لقد وقعت المنطقة في السنوات الماضية بين سندان الأزمات الخانقة والحكومات المستبدة والفاسدة من جهة، والشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية

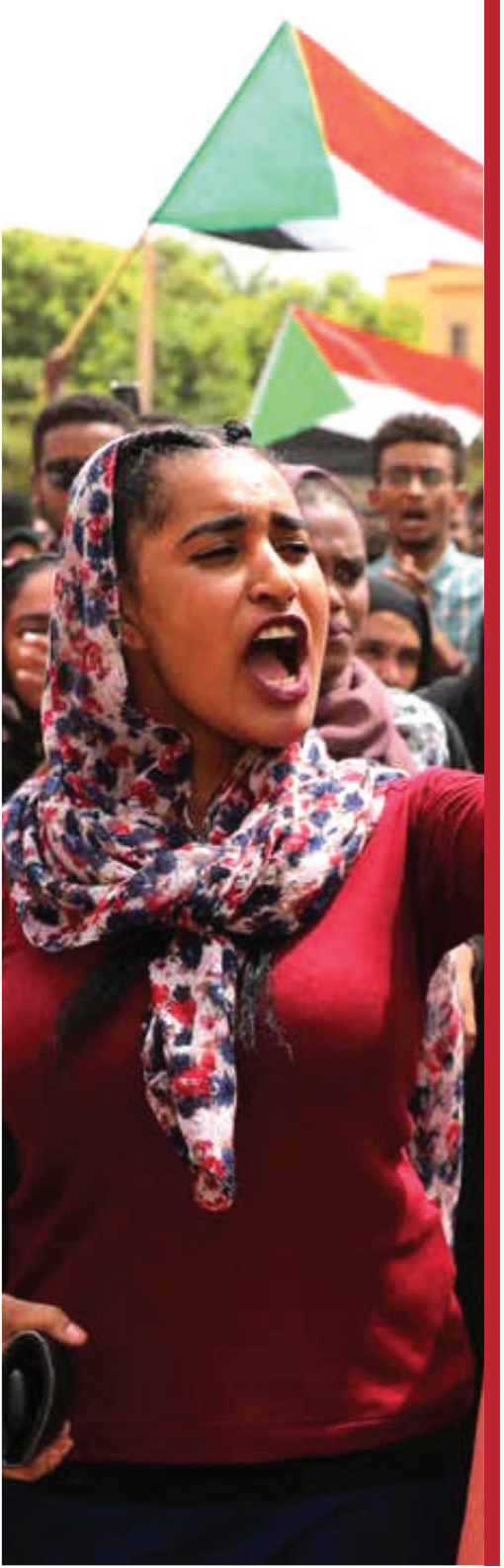

الدولية من جهة ثانية، والتحول في السياسة الدولية عن معايير حقوق الانسان واحترام القانون الدولي الى عسكرة العولمة وطغيان المقاربة الأمنية على حساب الحقوق كلها بما في ذلك الحق في التنمية.

ولعل اخطر ما تواجهه شعوب البلدان العربية والمجتمع المدني فيها هو ما يكاد يصل الى مستوى الخروج الكامل على مبدأ علوية القانون واحترام الدستور في معظم البلدان، بما يجعل هذه الدول دولا فاشلة او دولا مارقة من منظور التوازنات الدولية،

مع ذلك فإن انفجار الغضب الشعبي يشي بالكثير من الآمال بأن تكون كلمة الشعوب في القادم من الأعوام مسموعةٌ وإرادتهم تتحقق تدريجياً باتجاه بناء الدولة المدنية العصرية والديمقراطية الدستورية، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الانسان والمواطنة، والالتزام بالقانون الدولي وصيانة السلام الدولي والتوقف عن سياسات التدخل الامبراطوري الذي يذكر بعصور انقضت الى غير رجعة.

## مداخلة د. طارق متري، سياسي وأكاديمي لبناني، ووزير سابق

في مطلع القرن الماضي، انطلق مشروع النهضة الثقافية، فانشغل بإحياء اللغة وربط سؤال الهوية بسؤال التقدم وبنشر القيم الكونية وفق صياغات تواءم بين الحداثة الغربية والاصالة العربية. كما اهتم بقضايا المشاركة والمواطنة والمساواة. وسرعان ما انطبعت الافطار الحديثة في وعي الذات القومي والوطني المتعالي على العصبات الاتنية والطائفية والجهوية. جاء هذا الوعي مستبطنا ثم ظاهراً في الثورة العربية الكبرى والحركة الاستقلالية فيما بعدها.

وعند قيام حركات التحرر الوطني، صار مشروع النهضة الثقافي منطلقاً لتجارب سياسية جديدة. ير ان القول بالديمقراطية بما يتعدى مجرد اعتبارها وسيلة من وسائل الوصول الى السلطة. لم يحتل الصدارة في الحركات المذكورة ولا في الانظمة التي انتسبت اليها او خرجت منها. وظلت المطالبة بالديمقراطية شأناً ثانوياً عند الحركات السياسية وبين الناس وحل بناء المؤسسات الديمقراطية في اسفل اولويات الدولة الوطنية. لا فرق اذا كانت وحدوية التطلعات او منصرفة الى تحقيق نوع من الانصهار الوطني في الكيانات الناشئة.
وبعد قيام الانظمة العسكرية وتجاوب فئات شعبية معها لمناداتها بتحرير الناس من التجزئة والتخلف والتفاوت الاجتماعي، ضمرت الحياة السياسية وعلى انقاض التجارب الديمقراطية القصيرة. جعلت انظمة الحزب الواحد المشاركة الشعبية خاضعة لما يشبه منطق البيعة. وخونت تلك الانظمة معارضيها بحجة انحرافهم عن اهدافها الكبر في الوحدة والحرية والاشتراكية.

واغفلت المشاريع القومية العربية قضية المشاركة السياسية وغلب هاجس الوحدة والتصدي لاعدائها، على ما عداه. وبات الدفاع عن النظام صانع الشعارات الكبيرة اولى من تحقيق تلك الشعارات. وطمست حقوق الافراد باسم مصلحة جمعية للامة لا تقبل الاختلاف وتتعالى على التنوع. وبدت الديمقراطية بالنسبة الى الكثيرين بمثابة ترف او رغبة مؤجلة.
وفي العقود الثلاثة الاخيرة، ادى التآكل في شرعية الانظمة المستلطة، بفعل فشلها في تحقيق ما وعدت به، الى ارتفاع الاصوات المطالبة بالمشاركة السياسية. رغم ذلك، بدا العالم العربي، بظل موجة انتشار الديمقراطية في اميركا اللاتينية وافريقيا واوروبا الشرقية، متفرداً في احجامه عن اعتناق النموذج السياسي السائد في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وراج الحديث في الغرب وبين العرب انفسهم عن الاستثناء العربي او الاسلامي.

غير ان انفجار الثورات العربية وضع حداً، في ظاهر الامر على الاقل، لهذا الاستثناء لكن الاخفاقات الكثيرة في الانتقال الى الديمقراطية اعادته الى اذهان البعض وكأنهم رأوا في ما وصلنا اليه خلال فترة قصيرة وكأنه اخر المطاف، فيما نحن بالحقيقة ما زلنا في اول الطريق

وأسرع الكثيرون من مستخدمي عبارة الربيع العربي في اظهار خشيتهم من الفصول الاتية مشيرين الى الخريف مرة، والى الشتاء مرة اخرى. واكدوا على هذا النحو، بصورة واعية او نصف واعية ان في استعارتهم تفسير او افتراض وعند اول تعثر، تساءلوا عن قابلية مجتمعاتنا العربية للفكرة الديمقراطية.

لا يختلف اثنان على اننا اليوم امام تراجعات قوية وخيبات قاسية. والاقرار هذا لا يعني ان الفشل قدر محتوم وان اسبابه جوهرية، اي نابعة من جوهر مزعوم لمجتمعاتنا العربية، بل اننا مدعوون الى التعامل مع المشكلات التاريخية لا الجوهرية. ومنها الهشاشة في التماسك الاجتماعي واللحمة الوطنية، وارث الانظمة الاستبدادية وضعفات ادارة المرحلة الانتقالية.

هناك اسباب متنوعة لعسر التحول الديمقراطي يكشف بعضها عن صعوبة الاقلاع عن الممارسات التي شهدتها عهود التسلط ويظهر البعض اخر ضعف الخبرة عند حديثي العهد في السياسة من جهة الى وانحسار تأثير الطبقة الوسطى وتراجع قدرتها من جهة ثانية. بظل تفكك مؤسسات الدولة التي سخرها الحكام لادامة طغيانهم، صارت اوضاعنا الحاضرة على تنوعها مطبوعة بسمة الانتقالية المضطربة.
والانتقالي صنو المؤقت. والمؤقت غالبا ما يُستغرق في اللحظة الحاضرة. يحكمه الاستعجال والاجتزاء وعدم المجازفة في الربط بين المباشر والمدى الابعد. فيضيق الافق بقوة العصبيات ما دون الوطنية وهي برأي العبض آكلة المجتمعات العربية المعاصرة. والعصبيات تقوم على شد الافراد الى وحدات اجتماعية مغلقة بوجه من يغايرهم في الانتماء اليها اكانت قبيلة ام طائفة ام عائلة ام جماعة لغوية او اثنية. ويصفها ابن خلدون بخصائص النعرة والتذامر والاستماتة، اي ان رابط العصبية يستنفر الافراد استنفارا عالياً ويضع خير الجماعة الخاص فوق الخير العام والاحتياجات المباشرة في تعارض مع التطلع الى المستقبل.

لكن العصبيات هذه ليست معطى ثابتاً ولا قدراً محتوماً. فيه وان استجابت لرغبة الافراد في طلب الحماية الفعلية والمعنوية من جماعات انتمائهم الاولى، تتعزز وبعاد اختراعها بفعل الاستثمار السياسي وكان سقوط بعض الانظمة قد اتاح للقوى السياسية المتصارعة على السلطة، والغنيمة التي تأتي

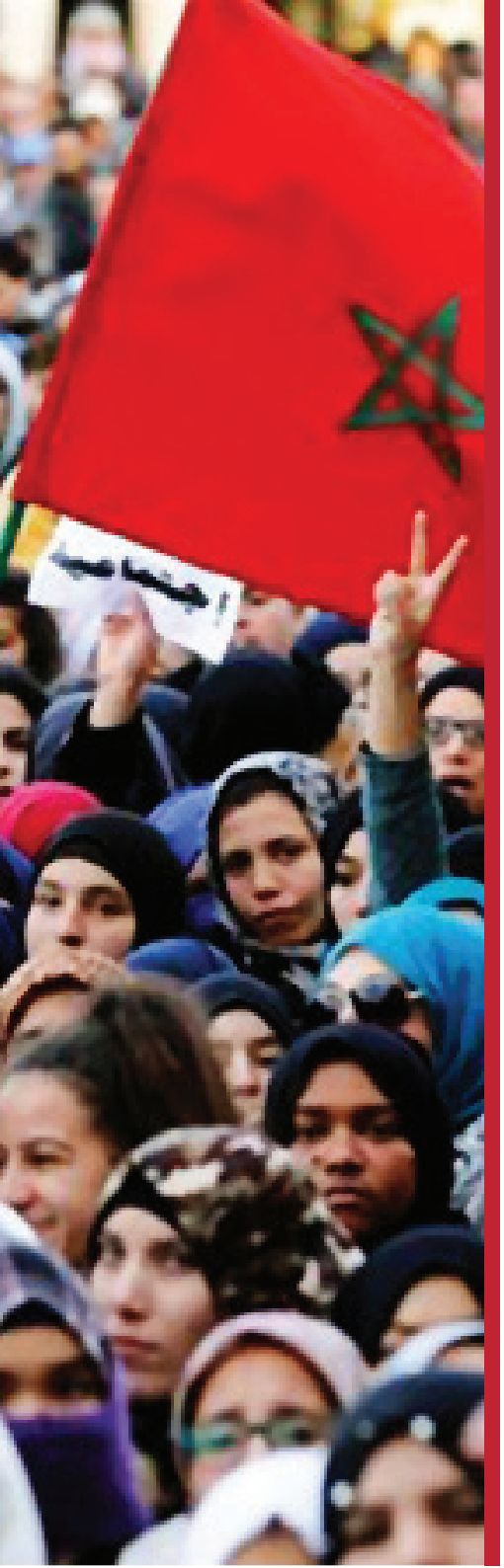

بها، ان توقظ العصبيات وتوظفها في مغالبة القوى الاخرى. وهيمن الصراع على السلطة على ما عداه. وغلبت السياسية بمعناها الضيق على اولوية بناء الوطن ودولته. وغابت عن الحياة العامة قضايا التنمية البشرية في جوانبها المختلفة. وتعمقت الانقسامات المجتمعية بفعل ممارسة مستعجلة للديمقراطية الانتخابية حيث الرابح يأخذ كل شيء، فيقصي الخاسر في مرحلة تتطلب تضافر الجنود جميعها في اقامة البنيان الوطني.

من ناقل القول ان الديمقراطية لا تختزل بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بل تستدعي اصلاح مؤسسات الدولة او بالاحرى اعادة بنائها. هذا كله فضلا عن التأكيد على التمييز القاطع بين الدولة والسلطة فلا يؤدي الوصول الى الثانية، ولو جاء عن طريق الانتخاب، الى استبتاع الاولى من قبل الرابحين او الاستحواذ عليها بوصفها غنيمة المنتصرين.

من جهة اخرى ليس بناء المؤسسات ممكناً من دون التشديد على الغاية التي تقوم من اجلها. فيه لا تقوم من اجل تسيير مرافق السلطة بل للنهوض بادوار الدولة في تأمين الخدات لشعبها والسير في طريق التنمية المستدامة. ومما لا شك فيه ان العقبة الكأداء تكمن في غياب المؤسسات الجديرة بهذا الاسم، اي المؤسسات التي لا تحكمها مصالح اهل السلطة بل المشغولة بحفظ مصالح المواطنين. لا يمكن تجاوز هذا الوضع بقوة السلطة القوية، وهذا ما يجنح اليه البعض في ردة فعل على حالة التخبط والفوضى. بل يتطلب ذلك ظهور نخب سياسية جديدة ومعها هيئات مدنية متحررة من اسر العصبيات وصاحبة رؤيا لاوطانها، لا ينظر افرادها الى ذواتهم كمنتصرين بل كعامين من اجل اعادة لحمة مجتمعاتهم المضعضعة ومؤسساتهم المفككة بعبارة اخرى، يكتسب دور القيادات والهيئات المدنية، نظراً لضعف المؤسسات اهمية اكبر.

في ضوء هذه الاحتياجات والمسؤوليات المترتبة على القوى المدنية الحبة والنخب السياسية الجديدة، يصعب الجزم في امر الانتقال الديمقراطي وتحديد مداه الزمني. فالغشاوة تحيط اولا بمفهوم الديمقراطية نفسه. فهناك من يختزلها في صندوق الاقتراع ولا يقيم وزناً كافياً للمؤسسات ولاستقلال القضاء وللحريات العامة، ولا يهتم بمسألة القيم الاجتماعية وتلك المضمره في الثقافة السياسية الرافضة للتسلط وارتضاء المساواة امام القانون والقبول بالتنوع واحترام الاراء، اكانت معبرة عن نوازع الاغلبية او تطلعات الاقلية.

ما زالت شعوبنا، ما خلا استثناءات قليلة، في اول الطريق الى الديمقراطية الحق فكما يقتضي السير به وعي التدرج وعدم الاكتفاء بالانتخابات، فإنه لا يستقيم ما لم يحاذر الوقوع في المغالبة. فاعتماد الانتخاب المتسوع بظل الخلط المألوف عندنا بين السلطة والدولة، يجعل الديمقراطية وسيلة لتبينت سيطرة فئة كانت اكثرية كبيرة ام صغير على فئة اخرى. وبظل الانقسامات العامودية الطائفية والمذهبية والثقافية تصبح الانتخابات اقرب الى الفرز بين الجماعات التي تشكل بقوة العصيات ما دون الوطنية.

لقد علمتنا التجارب العربية في السنوات الماضية المرير منها والاقل مرارة، ان الاحتواء خير من الاقصاء وان الضم افضل من العزل وان ارتضاء التنوع ضرورة كي لا ينقلب التنافس اللاحق، وهو من طبيعة لديمقراطية تنابذاً بل صراعاً دامياً وعلمتنا ايضا ضرورة تناول قضية الدولة على نحو يؤكد، في الفكر والممارس، رفض الدولة الامنية المتسلطة والدولة الت تتعامل مع المصالح العامة وكأنها ملك خاص للحكام، والدولة التي تضيق بالتنوع والقائمة على طلب التماهي التام بين الحاكم والمحكوم والدولة الت تدعي ان انشغالها بالدفاع عن الكرامة الوطنية يرفع رأس مواطنيها فيما يقلل في حقيقة الامر من قيمة الكرامة الشخصية.

ويستدعي الرفض الاول لا تأكيد حصرية العنف الشرعي بيد الدولة فحسب، بل ايضا تحريم عنف الانتقام والعنف الاهلي بكل اشكاله والحوؤل دون توسل القوة التي تأخذ الكثرة بجريرة القلة عند محاربة فلول الحكم البائد. كم يستدعي تمييزاً كثيراً ما غاب عن الثقافة السياسية السائدة بين الدولة والسلطة، بين الديمقراطية الانتخابية وفصل السلطات والتوازن بينها. يعني ذلك اعطاء الافضلية لبناء الدولة ومؤسساتها على امتلاك السلطات جميعها باسم الارادة الشعبية. فالدولة نصاب محايد ليس مضافا الى المجتمع او مجرد اداة لضبطه، فيما لاسلطة السياسية مجال للمنافسة وهي قابلة للتداول ازاء ديمومة الدولة.

اما البديل من الدولة الملحقة بمصلحة فرد او مجموعة صغيرة نسبيا او عشيرة او طائفة فهو الدلة التي تحمي المصالح العام وتوحيد المصالح الخاصة معها. فلا تكون الواحدة نقيضا للاخرى او على حسابها. وهذا ما تعنيه حقيقة دولة القانون وعلى وجه ادق دولة لحق. ومن نافل القول ان مبدأ الدولة ومبدأ المواطنة لا ينفصلان وكل منهما شرط للاخر. لا شك ان الهيئات المدنية تقوم في الاساس على اعتبار المواطنين افرادا يقميون بيهنم روابط طوعية وليسوا مجرد اعضاء في جماعات اي اجزاء من جمنور يتجانس بفعل الانتظام الثقافي والاجتاعي والسياسي. تأخذنا الهيئات المدنية الى الترر من سياس الاملاء والانقياد اي الى الخروج من الجهمور والى ممارسة سليمة للحياة.

بالطبع نحن مضطرون للانتظار وعملية التغيير تسير في مسالك كثيرة واحتمالاتها متعددة مهما طال الانتظار. واننا لا نجد امانا سوى مشروع الدولة والمواطنة.

## مداخلة الدكتورة بشرى بلحاج حميدة، عضو سابق في مجلس النواب التونسي، وناشطة مدنية ونسوية

إن الثورة التونسية و ما حققته على مستوى الحريات و الديمقراطية والمساواة بين الجنسين تجعل من تجربتنا مرجعا لبقية البلدان العربية خاصة منها من عاشت أو تعيش ثورات أو انتفاضات تحول بعضها إلى حروب الأهلية أو أنظمة أكثر استبدادا و قهرا من التي وقع الإطاحة بها. وهي أيضا تعرف تعثرات و صعوبات يمكن استخلاص العبر منها لتفاديها.

فلا مجل للشك أن التونسيات والتونسيين يعيشون منذ ٢٠١١ أول تجربة ديمقراطية ودستور ديمقراطي حرر بشراكة مع مجتمع مدني قوي ومصرّ على ضمان الحقوق والحريات ومدنية الدولة .

ولعبت الحركة نسوية و عشرات الألاف من المواطنين والمواطنات المتحمسين للحفاظ على مكاسب الجمهورية الأولى في خصوص حقوق المرأة ودعمها وتعميقها دورا أساسيا في تحويل الخوف من فقدان المكاسب إلى فرصة للحصول على عديد من الحقوق التي قلصت التمييز القانوني ضد النساء و من شانها أن تحدّ من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

كما عرفت تونس منذ الثورة انتخابات حرة وديمقراطية شفافة بصفة دورية ضامنة للتداول السلمي على السلطة.

وما كانت لتحقق كل هذه المكاسب لولا دور المجتمع المدني وانفجار طاقاته فعلاوة على الجمعيات التاريخية برزت جمعيات جديدة يقودها عامة شبان و شبات متحمسين للعيش في كنف مجتمع حر و ديمقراطي .

ولكن على المستوى الاقتصادي والتنموي لم تحقق الثورة أهدافها و طموحات الناس في العيش الكريم إذ يعاني التونسي من غلاء المعيشة و تدهور القدرة الشرائية وتفشي ظاهرة الفساد مما يجعله يشعر بحنين إلى الماضي لأن وضعه الاجتماعي كان أفضل في ظل النظام السابق علاوة على فقدانه الشعور بالأمن على حياته وسلامته وممتلكاته أمام تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة. فيرى أن هذه الحريات المكتسبة ثانوية بل هي سبب تدهور الوضع الأمني.

لهذا فشل السلطة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمالية أصبحت تهدد المسار الديمقراطي وتغذي الحنين إلى الماضي الذي تسعى إليه أطراف تونسية و بعض حكام الدول الشقيقة الذين يعتبرون التجربة التونسية خطرا عليهم وعلى بقائهم في الحكم والحفاظ على امتيازاتهم.

ومما ساهم في فشل البلاد في هذا المجال هو غياب أو ضعف أحزاب تقدمية جماهيرية قوية حاملة لهموم الناس قادرة على مكافحة الفساد وعلى إرجاع الطمأنينة لدى الرأي العام الذي يعيش في حالة خوف متعدد الجوانب والأسباب فخوف من التحولات الكبرى وخوف على أمنه وخوف من المستقبل وخوف من الأخر. وهذا الخوف كشف ضعف ثقافة حقوق الإنسان واعتبار جزء لا يستهان به من الرأي العام أن الحل لضمان الأمن يكمن في الردع والردع فقط دون البحث عن أسبابه ودون أدنى مراعاة لحقوق البشر وحقوقه ألأساسية.

بل يبدو أن التشابك بين الشعور بالخوف مع ظاهرة العنف بأنواعه يغذي كل الأخر و يقوي رفض التعددية والتعايش السلمي وساهم في بروز وتنامي الخطاب الشعبوي والمؤسس على العاطفة على حساب العقل والعقلانية ويجعل بعضنا نخشى على التجربة التونسية التي كادت أن تصبح يتيمة لولا ما يحصل في السودان والعراق والجزائر والذي من شانه أن يعطينا الأمل بأن الديمقراطية حتمية لكل الشعوب.

The Arab NGO Network for Development works in 12 Arab countries, with 9 national networks (with an extended membership of 250 CSOs from different backgrounds) and 23 NGO members.

P.O.Box: 4792/14 | Mazraa: 1105-2070 | Beirut, Lebanon.
Tel: +961 1 319366 - Fax: +961 1 815636

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org
Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia